مؤسّسة الفكر العربي
ARAB THOUGHT FOUNDATION

الثقافة والمثقّفون العرب

التحدّيات والمسؤوليّة

أفق

عدد خاصّ

النُّخب المثقّفة ومسارات «الحراك العربي»

د. إدريس لكريني*

لم تقتصر تداعيات الاستبداد في المنطقة على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. بل أرْخَت بظلالها القاتمة على المجالَيْن الفكري والعلمي أيضاً، من منطلق الرغبة في المحافظة على جمود الأوضاع، وإسكات كلّ الأصوات المُخالِفة والمُعارِضة، وهو ما كلَّف المجتمع والدّولة خسائر كبرى، زاد من حدّتها تورّط الكثير من النُّخب الحاكمة في اتّخاذ قرارات انفرادية وعشوائية، غير مؤطّرة علمياً، لم تخلُ من تبعات سلبيّة على الصعيدَين الداخلي والخارجي.

> حضور النُّخب الثقافيّة في حراك «الربيع العربي» كان محتشماً، وهو ما لم يسمح لهذا الحراك ببلورة تصوّرات فكرية واضحة تعكس مستقبله

تشير الممارسة إلى أنّ البحث العلمي البنّاء والإبداع الفكري الخلّاق لا ينتعشان إلّا في مناخ تطبعه الحرّية والديمقراطية. وقد أثّرت ظروف الاستبداد التي عمّت المنطقة بشكل سلبي في أداء منظومتَيْ التعليم والبحث العلمي، وفي الفكر والإبداع بشكل عامّ. ذلك أنّ المركزية المُفرطة التي طَبعت تدبير الشؤون العامّة، انعكست بشكل ملحوظ على هذه المجالات الحيويّة، وهمَّشت إسهاماتها المُفترضة في تنوير المجتمع وفي تحقيق التنمية.

نجحت الأنظمة الحاكمة في مختلف الأقطار العربية إلى حدّ كبير في تدجين العديد من النخب المثقّفة والأكاديمية. ففي الوقت الذي فتح فيه المجال أمام هذه النخب للمساهمة في تنمية وتطوّر مجتمعاتها في عدد من الدول المتقدّمة، وفي إثراء الفكر والإبداع الإنسانيين، عانت مثيلاتها في عدد من الأقطار العربية من ويلات الظلم والتهميش، بعدما نجحت الكثير من الأنظمة العربية إلى حدّ كبير في نقل مظاهر الاستبداد والانغلاق والجمود وسط هذه النخب وإلى مختلف المؤسّسات الفكرية والجامعية، ما أثّر على استقلاليتها ومصداقيتها، بل وصل الأمر ببعض هذه المؤسّسات إلى أن أضحت قنوات للدعاية للأنظمة ولتبرير سياساتها المختلفة.

سعت الأنظمة المستبدّة إلى التضييق على الفكر بسبل مختلفة، تراوحت بين تهميش مخرجات الجامعات ومراكز البحث، ومُصادرة الحرّية الأكاديمية، وصدّ كلّ فكر ينحو إلى التغيير والاجتهاد، وتكريس منظومة تعليمية متجاوزة تعتمد على التلقين والشحن، بدل التحفيز على التّجديد وطرح الأسئلة. وكان من الطبيعي أن يحدث هذا الأمر نتيجة المناخ السياسي السائد الذي يُحيل إلى الشمولية وإلى إقصاء كلّ فكر نقدي وتنويري متجدّد.

وتحت ضغط هذه العوامل، ظلّت العديد من النُّخب المثقّفة في المنطقة غائبة أو مغيَّبة عن واقعها، ولم تنجح في بلْورة تصوّرات ومداخل لتجاوز الإكراهات القائمة، وهكذا برزت نخبٌ أكاديمية تبنَّت تصوّرات الأنظمة الحاكمة ودافعت باستماتة عن طروحاتها، فيما كانت هناك نخبٌ أخرى معارِضة لاقت كلّ مظاهر التضييق، وعانت ويلات التهميش والتعسّف والاعتقال، ولم يُتَح لأفكارها الانتشار؛ وهو ما عقّد من مهمّة هذه النُّخب في دعم الإصلاح والتغيير في بلدانها، الأمر

الذي سمح لمختلف الأنظمة بالتمادي في تسلّطها واستهتارها بإرادة الشعوب.
على امتداد خريطة المنطقة، ساد نوعٌ من الجمود في المشهد السياسي، وتراوحت الإصلاحات، على قلّتها، بين المدّ تارةً والجزر تارةً أخرى، الأمر الذي عرّض الكثير من هذه البلدان إلى هزّات وأزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة.
وهكذا ظلّت الإصلاحات التي بادرت إليها مختلف الدول العربية دون المستوى المطلوب، ودون حجم التحدّيات المطروحة، أو مستوى الجهود التي راكمتها دول أخرى في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وإفريقيا؛ ذلك أنّها لم تستجب في عمقها وأسلوبها لتطلّعات الشعوب وانتظاراتها.
كان لانطلاق «شرارة الحراك» في تونس، من ضمن ما سمّي بتحوّلات «الربيع العربي» في عام 2011، أثر كبير في إحداث رجّة سياسية واجتماعية في المنطقة، تجسّدت في الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات التي عمّت الكثير من الأقطار العربية، وتباينت حدّتها وخلفيّاتها وتداعياتها من دولة إلى أخرى.
ففي الوقت الذي اتّخذ فيه الحراك طابعاً من السلمية في بعض الدول، كما هو الشأن بالنسبة إلى المغرب والأردن...، تميّز في أقطار أخرى، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى ليبيا وسوريا واليمن، بطابع العنف.
إنّ ما جرى من تطوّرات وأحداث، وبغضّ النظر عن طبيعتها ومآلاتها، يعكس حجم المعضلات والمشكلات التي تراكمت على امتداد عقود عدّة. ذلك أنّ الأنظمة السياسية التي برزت بعد حصول الأقطار العربية على استقلالها، لم تنجح في بناء دولة مدنية حديثة، أو في تحقيق التنمية، على الرّغم من الشعارات الكبرى التي أَطلقَتها في هذا الشأن.
كسّر «الحراك» رتابة المشهد السياسي في المنطقة، وسَمح بتجاوز عقدة الخوف في أوساط الشعوب، وتميّز بانخراطِ عددٍ كبير من الشباب، رجالاً ونساء، في فعاليّاته. وكان من حسناته أنّه سَمح ببلورة نقاشات عمومية أكثر جرأة، علاوة عن كونه أتاح لبعض النُّخب المثقّفة والسياسيّة، التي ظلّت مُهمّشة ومَقصيَّة لسنوات وعقود، بأن تُسهِم في هذه النقاشات السياسية والفكرية التي انصبّت على تحليل العلاقة بين الدّين والدولة، وتدبير التنوّع المجتمعي وتجاوز المعضلات السياسية والاجتماعية القائمة..
انطلق الحراك تلقائياً، وبعيداً عن تحكّم القنوات الوسيطة التقليدية، من أحزاب ونقابات وإعلام رسمي، فيما غابت عنه الشعارات الدينية في مقابل سيادة المطالب المُنادية بالقطع مع الفساد والاستبداد..
خلّف «الحراك العربي»، منذ بدايات اندلاعه، آمالاً واسعة، في أوساط الشعوب ومختلف الفعاليّات والنُّخب في المنطقة، باتّجاه بلْورة مبادرات وتدابير تدعم تحقّق تحوّل ديمقراطي يُخرِج المنطقة من رتابتها وجمودها السياسيّين، ويقطع مع المآسي والاختلالات التي كانت كلفتها خطيرة على مختلف الواجهات في المنطقة. لكن سرعان ما تراجعت حدّة هذه الطموحات وخفتَت، مع توالي الإشكالات الأمنية والسياسية والاقتصادية.. التي واجهتها العديد من دول الحراك.
تعيش المنطقة العربية في المرحلة الراهنة مخاضاً عسيراً تجسّده الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ترافق الحراك؛ وهو ما يعكس حجم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المُتراكمة.
إنّ التّحول نحو الديمقراطية، وطيّ صفحات قاتمة من تاريخ المنطقة، لا يمكن أن يتمّ في الواقع بين عشيّة وضحاها؛ ذلك أنّ التجارب الدولية الحديثة في كلٍّ من أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا، تؤكّد أنّ التحوّل هو عمليّة مركّبة وشاقّة ومتدرّجة، تتطلّب اعتماد الكثير من الإجراءات الداعمة، وتَوافر العوامل والشروط الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية والتربوية والمؤسّساتية.. اللازمة؛ كما أنّها تظلّ بحاجة إلى انخراط مختلف القوى والفعاليّات داخل المجتمع، وهي تتأثّر في مسارها وتطوّراتها بعوامل داخلية وأخرى يفرضها المحيط الخارجي.
كما تَبرز التجارب الدّولية الرائدة على مستوى التحوّل الديمقراطي، أنّ هذه الأخيرة نَهلت من التراكمات الإنسانية التي سبقتها، ومن الاجتهادات الفكرية التي أبدعتها النُّخب المثقّفة..
كان حضور النُّخب المثقّفة في الحراك في المنطقة محتشماً، وهو ما لم يسمح ببلْورة تصوّرات فكرية واضحة تعكس مستقبله وآفاقه الاستراتيجية، بل أكثر من ذلك، أدّى تردّد النُّخب وارتباكها في مواكبة الحراك، إلى ظهور بعض الاحتجاجات العنيفة التي لم تخلُ من فوضى.
إنّ المسارات المضطربة التي ميّزت الحراك على امتداد السنوات الأخيرة، تعود في جزء كبير منها إلى عدم استئثار مختلف القنوات المَعنيَّة بالتنشئة الاجتماعية والتّعبئة والتأطير بترسيخ ثقافة الديمقراطية واحترام التعدّد في الرؤى والمواقف.. وإلى عدم وجود بيئة اجتماعية وثقافية داخلية حاضنة للتحوّل والانتقال.

الاستثمار بالإنسان

لا تقوم الديمقراطية على إقرار الدستور وبناء المؤسّسات فقط. بل تظلّ بحاجة أيضاً إلى ترسيخ ثقافة سياسية تدعمها، وإلى نبذ العنف والتطرّف والإرهاب باعتبارها سلوكات تتناقض مع الممارسة الديمقراطية التي تحيل إلى الاختلاف والحوار في تدبير النزاعات والصراعات.
تلعب الثقافة والوعي السياسيّان دوراً كبيراً وأساسياً في دعم التحوّل الديمقراطي، وهو ما تؤكده الثورات الإنسانية الكبرى على امتداد التاريخ. فالثورة الفرنسية ونظيرتها الأميركية لم تكونا لتنجحا لولا انخراط مختلف الفعاليات والنُّخب الفكرية والمثقّفة والدينية في ترسيخ ثقافة تعزّز التغيير، بدأت بالسعي إلى دعم العقلانية، وخلْخَلة المفاهيم الخاطئة، وتَجاوز الهيمنة التي كانت تفرضها الكنيسة على كلّ مناحي الحياة داخل المجتمع، ومراكمة العديد من الإسهامات الفكرية والإنجازات العلمية التي كان لها الأثر الكبير في تنوير المجتمع وتوعيته.
وترتبط التنمية السياسية بالاستثمار في الإنسان باعتباره الرأسمال الحقيقي والمحور الأساسي لكلّ تطوّر أو ممارسة ديمقراطية، عبر تعليمه وتكوينه وتوعيته بقضاياه ومشكلاته وحقوقه وواجباته.. وهي تقوم أيضاً على تعزيز حقوق الإنسان

> **"طبيعة الثقافة السائدة في المنطقة العربيّة، ما زالت تدعم الجمود وبقاء الأوضاع على حالها وتنبذ أيّ تغيير في الأفكار والتصوّرات"**

ودعم المشاركة السياسية وفتح المجال أمام المواطنين للتأثير في مختلف القرارات والسياسات العامّة، بما يسمح بتحقيق نوع من الاستقرار داخل المجتمع وبتوظيف القدرات والكفاءات في دعم المسار التنموي والتحوّل الديمقراطي.

ويبدو أن طبيعة الثقافة السائدة في المنطقة العربية ما زالت تدعم الجمود وبقاء الأوضاع على حالها، وتَنبذ أيّ تغيير في الأوضاع والأفكار. وهذا نتاجٌ طبيعي لأداء النُّخب والقنوات المَعنيَّة بالتنشئة الاجتماعية التي تعرّضت لتدجين النُّظم السياسية القائمة بالتهديد تارّةً والإغراء تارّةً أخرى، بما جعلها تكرّس الخوف والسطحية واللامبالاة والجهل والجمود، وتنجذب في غالبيّتها إلى الماضي أكثر من المراهنة على الحاضر والمستقبل.

فقلّة الوعي السياسي، وضعف الفكر الديمقراطي في دول الحراك، وما يحيط بهذه العوامل من أمّية وإكراهات اجتماعية، تَجعل المواطن قابلاً للتجييش والقبول بالاستبداد. كما لا تخفى الانحرافات القائمة على مستوى ترسيخ وعي ديمقراطي داخل المجتمع، هو ما أَفرز انحرافات في مفهوم المواطنة حيث أضحى هناك استحضار للواجبات دون الحقوق، كما ولَّد انسداداً في الرؤى نحو المستقبل.

كشف مسار الحراك في المنطقة عن وجود اختلالات كبيرة وخطيرة على مستوى ترسيخ ثقافة تدعم عملية التحوّل الديمقراطي في علاقة ذلك بتفشّي الطائفية والعنف في تدبير الخلافات..

إنّ ربح رهان تَنشِئة سليمة تُسهم في تكوين مواطن يمارس التفكير بحرّية، ويطرح الأسئلة ويمارس النقد، ويشعر بالانتماء والمواطنة، يتوقّف في جزء كبير منه على دعم المعرفة والتعليم والفكر بشكل عامّ.

على امتداد التاريخ الإنساني، لَعبت النُّخب بمختلف توجّهاتها دوراً رئيسياً في قيادة الإصلاح والتغيير داخل مجتمعاتها، على مستوى الاقتراح والتنوير والمرافعة. وتُشير التجارب إلى أنّ الثورات الإنسانية الكبرى في فرنسا، وأميركا، وروسيا، كان لها مفكّروها وفلاسفتها الذين مهّدوا لها ورسموا معالم الطريق، بما أَسهَم بشكل واضح في إنضاج هذه الثورات وإنجاحها.

امتحان حقيقي للنُّخب

شكّل الحراك في المنطقة امتحاناً حقيقياً للنُّخب ولقياس صدقيّتها، حيث أبرزت الأحداث عدم جاهزية هذه الأخيرة، بل وقف الكثير منها موقفاً سلبياً، بوصفه الأحداث تارةً بالمؤامرة، وبالتخويف والتشكيك في نجاعتها تارةً أخرى. ومع ذلك فقد أتاح الحراك إمكانية بروز نُخب جديدة أخرى ظلّت مغيَّبة، وسمح بفتح نقاشات جديدة على قدر كبير من الأهمّية.

وعموماً، بدا حضور النُّخب خافتاً مع اندلاع الحراك في عدد من دول المنطقة. ومع تطوّر هذا الأخير وإفرازاته المُتسارعة، حاولت الكثير من النُّخب اللّحاق به متأخّرة، فيما تعرَّض بعضها للتشهير والتضييق، والاعتداء أحياناً، بفعل مواقفها من أنظمة الحكم أو انخراطها في نقاشات فكرية وفلسفية إزاء بعض القضايا الخلافية، كما هو الشأن بالنسبة إلى مسألة الحرّيات وعلاقة الدين والدولة، فيما أطلقَ بعض الجماعات المتشدّدة من جانبها فتاوى ضدّ هذه النُّخب، لم تخلّ بدورها من تأثيرات على مستوى ترهيبها وصدّ انخراطها في النقاشات العمومية حول مختلف القضايا الحيويّة.

وخلاصة القول، إنّ دعم المرحلة وتحقيق التحوّل الديمقراطي لا يَسائل الفاعل السياسي فقط، كما أنّه لا يقتصر على إقرار الدساتير، بل يتطلّب الأمر أيضاً انخراط مختلف النُّخب واضطلاعها بمهام التنوير والتنشئة والتأطير.

وتتحمّل النُّخب العربية، بمختلف مشاربها وتوجّهاتها، مسؤولية كبيرة في هذه المرحلة المفصلية التي تمرّ بها المنطقة؛ إنّها مسؤولية تفرض الانخراط في دعم خيارات الإصلاح، من حيث المساهمة في النقاشات التي أفرزها الحراك، ورسم السُّبل والمداخل الكفيلة بترسيخ ممارسة ديمقراطية تحسم مع الإشكالات التي خلّفها الاستبداد في المنطقة على امتداد عقود عدّة.

كما أنّ الارتباكات السياسية والأمنية، التي تشهدها الكثير من دول المنطقة، تطرح في جانب مهمّ منها مسؤولية النُّخب المثقّفة والأكاديمية في بلْورة نقاشات بنّاءة من أجل صياغة توصيات وخلاصات تدعم حصول انتقال سلس يسمح بانخراط الجميع، بعيداً عن كلّ مظاهر الانتقام والإقصاء.

إنّ الظرفية الصعبة التي تمرّ بها المنطقة العربية، وما يرافق ذلك من تهافت أجنبي، يُعقّد الأوضاع أكثر، ويَجعل من مصالحة المثقّف مع محيطه أمراً ضرورياً ومُلحّاً، وهو رهان لا تتحمّله الدّول فقط عبر تعزيز الحرّية الأكاديمية من خلال تشريعات وسياسات عمومية تدعم تخليق الفضاء الثقافي، ودمقرطة مختلف المؤسّسات المحسوبة عليه، والانفتاح الحقيقي على كلّ قضايا المثقّفين والمُبدعين وإسهاماتهم، بل تبقى هذه المصالحة بحاجة أيضاً إلى إرادة الباحثين والمثقّفين أنفسهم، وإلى ترسيخ ثقافة مجتمعية تؤمن بأهمّية الفكر والمعرفة، وبدورهما في تطوير المجتمعات.

***كاتب وباحث من المغرب**